علاقة ترقية المقاولاتية بالتحفيز الضريبي في ظل نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

The relationship between the Entrepreneurship Promotion and Tax Incentive within the Activity of the National Agency for Investment Development

آيت قاسي عزو رضوان، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم
البريد الإلكتروني: redouane7282@yahoo.fr
د.حاج بن زيدان، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مستغانم
العنوان الإلكتروني: ben_zidane@live.fr

تاريخ الإيداع: 2017-12-27 **تاريخ القبول: 2019-2-5**

الملخص:
يعتبر القطاع المؤسساتي المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.الجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات وبعث ثقافة المقاولاتية حيث تم رصد أموال معتبرة لضمان نجاحها.تعالج هذه الورقة شق من السياسات المتبعة لدعم المقاولاتية إذ نجد التحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف الأجهزة المنشاة لدعمها ومساعدتها للقيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من بين تلك الأجهزة نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. المنهج المستخدم :ان وصفيا مرتكزا على تحليل بعض عناصر البحث. من نتائج الورقة أن الجزائر قدمت مضامين قانونية تسيير وتنظم البيئة العامة للمقاولاتية من بينها التحفيزات الضريبية والاستثمارية إلا أن الأمر غير كافي.
كلمات مفتاحية: المقاولاتية، التحفيزات الضريبية، التنمية الاقتصادية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

Abstract :
The institutional sector is the main engine for the advancement of economic and social development. Algeria, like other countries, has adopted many measures aimed at supporting the establishment of institutions and the establishment of a culture of entrepreneurship, where significant funds have been allocated to ensure its success. This paper addresses some of the policies adopted to support entrepreneurship.

Granted by the institutions established to support and assist them to play their role in achieving economic development among these devices, we find the National Agency for Investment Development. The methodology used is descriptive based on the analysis of some elements of this research. Othe findings of the paper show that Algeria has provided legal provisions governing and regulating the general environment of entrepreneurship, including tax and investment incentives, but that is not enough

Keywords: Entrepreneurship; tax incentives; economic development; ANDI.

Jel codes : D49, E22,H2, L21.

1-مقدمة

رغم التحولات الاقتصادية التي يمر بها العالم، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تبرهن فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي، و استمرارها في مجال الأعمال. ويعتمد هذا النوع من المؤسسات على العمل المقاولاتي. يعرف موضوع المقاولاتية تحولا وتطورا سريعا في كافة القطاعات من بينها موضوع المقاولاتية الجامعية، المقاولاتية النسوية وحتى القطاعات غير الاقتصادية عرفت توجها نحوها كما هو الحال في بحوث (Krueger, Brazeal, Krueger et al, Bloy, Fillion,Dorion,Ma Clelland,) وآخرون. النشاط المقاولاتي يساهم في تطوير الاستثمار وتشجيع التنمية والجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات وبعث روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ولمعرفة مفهوم وبيئة المقاولاتية وجب معالجتها في البئية القانونية والتنظيمية والتحفيزية والهيكيلية التي توجد فيها إضافة إلى الثقافة الاستثمارية والصناعية والتجارية الموجودة. ولا يمكن بأي حال الحكم على القيمة المضاقة للمقاولاتية إلا من خلال مسار تحقيقيها وما هي الحوافز المرافقة لها لأي ناشط اقتصادي.

من أجل ذلك أثرنا في مداخلتنا هذه معالجة الإشكالية التالية: فيما تتمثل التحفيزات الضريبية ؟ وما هو دورها في تطوير و ترقية المقاولاتية؟. لتوضيح ذلك قمنا بالتطرق للنقاط التالية :

2- ماهية المقاولاتية

2-1 مفهوم المقاولة

كان التعريف السائد عند الامركيين للمقاولاتية في بداية التسعينات هو تعريف الأستاذ في جامعة هارفارد البرروفيسور Haward Stevenson 1990 والذي عرف المقاولاتية على أنها اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها [1].

ويمكن تعريف المقاولة بأنها:" حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة."[2]

أما Robert Hisrih فيعرف المقاولاتية على انها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك باعطاء الوقت والجهد الازمين ، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية،نفسية،اجتماعية) ، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي[3] . للمقاولتية أثارا ايجابية متنوعة بين الاقتصاد والبيئة وخلق المنفعة وخلق فرص الشغل وتحسين الناتج المحلي الخام وعليه نلخص دورها وفق ما يتوفر البلد على معايير وعوامل في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المكانة الاقتصادية للمقاولاتية

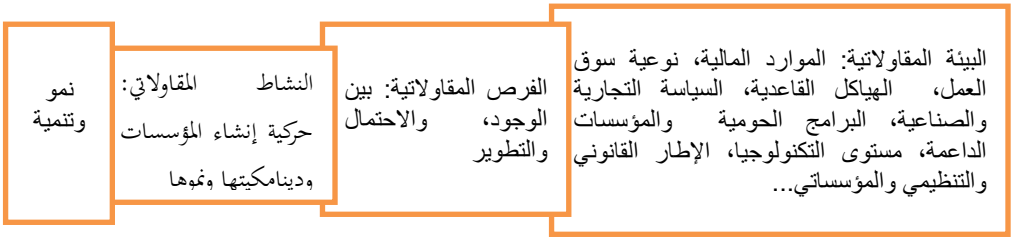

2-2 خصائص المقاولة

قد لا يشار إلى عنصر هام في المقاولاتية وهو المخاطرة باعتبار أن اي استثمار لا يمكن أن يتحقق دون حضوره، كما تشير إليه الشكل الموالي.

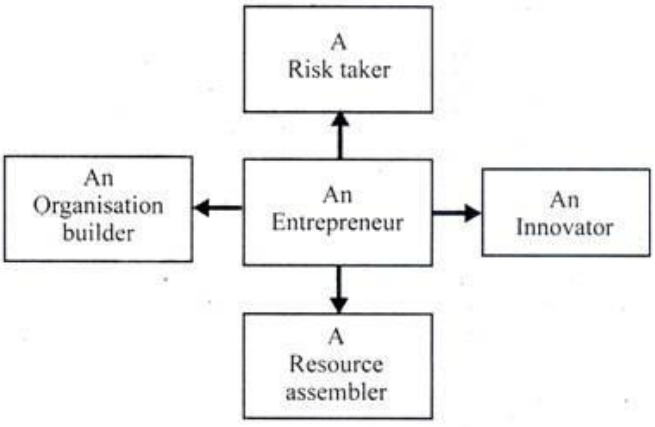

Source :Smirti Chnad, Advance Guide for Setting Up Your New Business Enterprise, http://www.yourarticlelibrary.com/business/advance-guide-for-setting-up-your-new-business-enterprise/7510, Consulté le 25/12/2017

كما أن نجاح المشروع الجديد يعتمد على خصائص معينة مطلوب توفرها في المقاول لتمكنه من إقامة مشاريع وحسن إدارتها، حيث أن المقاول يكون مسيرا جيدا إذا أحسن دمج خصائص شخصيته المقاولاتية مع القدرة على التحكم في الأنشطة الإدارية والتقنية، ومن بين الخصائص المطلوب توفرها في المقاول هي كما يلي:[4]

الشكل رقم (02): العناصر المكونة والمحددة للنشاط المقاولاتي

المقاول، ماذا يحتاج في موضوع المقاولاتية والعوامل التي تؤثر في قراره

-الحاجة إلى الإنجاز

- الرغبة في الاستقلالية

- الثقة بالنفس

- الرؤية الواسعة والبعيدة

- المثابرة والمواطنة للتغلب على العقبات التي تواجه العمل.

- المرونة في بناء فرق العمل.

العوامل الاقتصادية	العوامل الاجتماعية والثقافية	العوامل النفسية

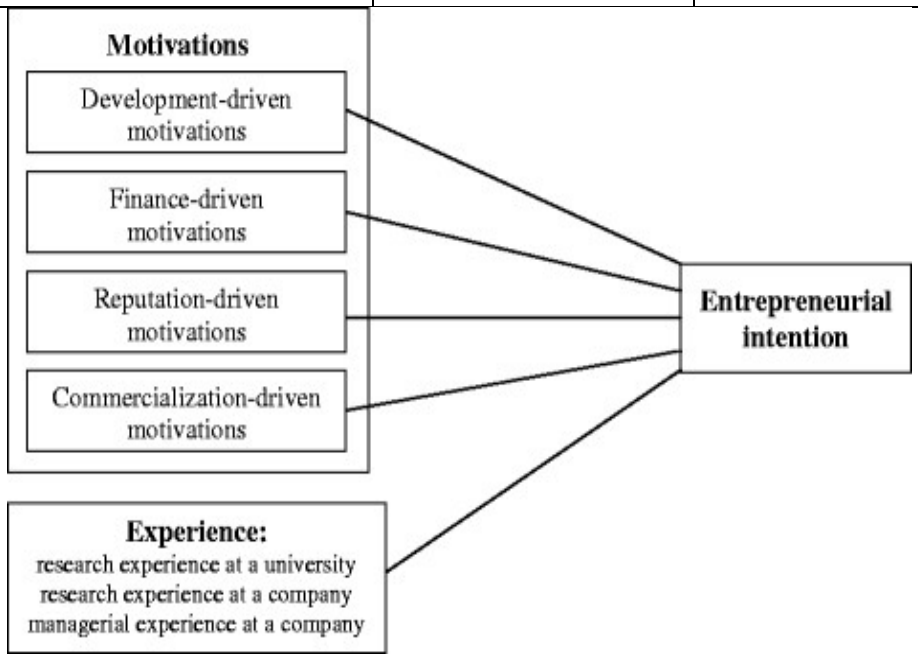

Source : https://www.researchgate.net/figure/Relationships-between-entrepreneurial-intention-motivations-and-experience-Source_fig1_305773218, Consulté le 22/12/2017

كما أن للمقاولاتية توجه ورغبة تجتمعان فيهما عدة عناصر أساسية لتحقيقها كما هو ملخص في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): عناصر تحقيق المقاولاتية

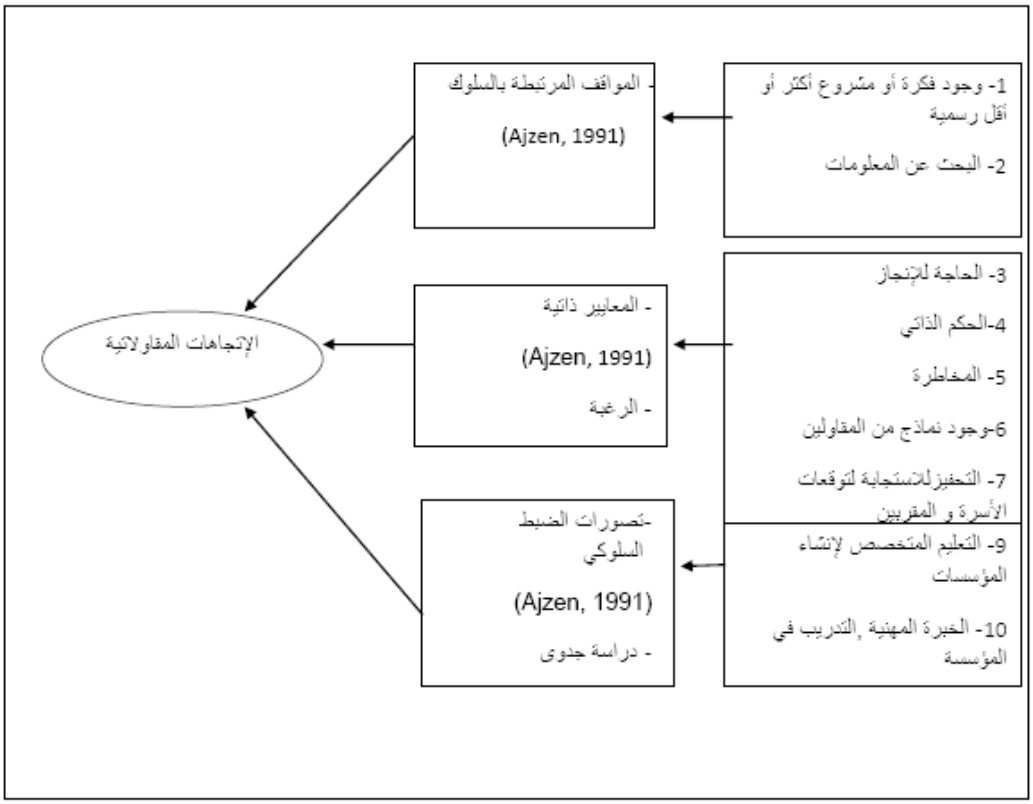

Source :Sami BOUDABOUS, L'intention entrepreneuriale des jeunes diplômés The intention of entrepreneurial graduâtes,Revue Libanaise de Gestion et d'Économie, Volume 4, Issue 6, 2011, pp 1-20

ونلخص هذا العنصر في أهم المدارس التي نظرت في موضوع المقاولاتية:

الجدول رقم 01 :ملخص المدارس المقاولاتية

	نماذج المقاولاتية	الغاية	الافتراضات	السلوكيات والمهارات
تقييم الصفات الشخصية	مدرسة الشخص المميز	المقاول حدسي له الحاسة السادسة الفطرية	دون هذا الحدس الفطري,المقاول سيصبح كالأخرين	الحدس, النشاط, الطاقة, الثبات و احترام الذات
	مدرسة السمات	المقاولون لديهم القيم،المواقف والاحتياجات التي تحفزهم.	الناس يتصرفون وفقا لقيمهم: السلوك ينتج عن الرغبة في إشباع احتياجاتهم.	القيم الشخصية، تحمل المخاطرة، احترام الذات
استكشاف الفرص	المدرسة الكلاسكية	السمة الرئيسية للسلوك المقاولاتي هو الابتكار	يكمن لب المقاولاتية في التصرف وليس في الملكية	الابتكار, الإبداع والاكتشاف
العمل و الإدارة	مدرسة الإدارة	المقاولون هم المسيرون، ينظمون يملكون, يسيرون ويتحملون المخاطر	المقاولون يسطيعون التكوين بالإعتماد على تقنيات التسيير.	الإنتاج,التخطيط, تنظيم الأشخاص, الميزانية .
	مدرسة القيادة	المقاولون قادة لهم القدرة على تكييف نمطهم مع احتياجات الموظفين	لا يمكن للمقاول تحقيق أهدافه لوحده، فهو يعتمد على الآخرين.	التحفيز, التوجيه و القيادة
إعادة التقييم و التكييف	مدرسة المقاولاتية	المهارات المقاولاتية قد تكون مفيدة في التنظيم	تحتاج المنظمات للتكيف من أجل البقاء ; الأنشطة المقاولاتية تؤدي إلى الإبداع التنظيمي	اليقظة للفرص

Source : Tremblay M, « identification collective d'opportunités entrepreneuriales : une étude exploratoire », thèse de doctorat, Univertsité du Québéc à Trois-Rivières, Québéc, Novembre 2010, p :16.

3 السياسة الضريبية

3-1 مفهوم السياسة الضريبية

تعددت تعاريف للسياسة الضريبية أهمها :

تعرف على أنها هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع [6].

كما تعرف على انها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كل الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار معينة وتجنب أثار أخرى تتوائم مع الأهداف الاقتصادية والسياسية للمجتمع[7] .

هي مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية [8].

3-2 خصائص السياسة الضريبية وقواعدها

تتميز السياسة الضريبية بخصائص وقواعد نجملها في هذا الجدول كالتالي :

الخصائص	القواعد
- التكامل بين برامجها - التنوع في ادواتها - تكاملها مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية عموما - عدم الاستقرار والثبات - ارتباطها بالاقتصاد الدولي (الحرب التجارية مثلا) - فعلية ومحتملة	- تحديد الأهداف - التنسيق - العقلانية - المزج وارتباطها بسياسات اخرى - العدالة - عدم الازدواج الضريبي - الانتفاع، القدرة والكفاءة لدى المعني بها

4- التحفيزات الضريبية

4-1 مفهوم سياسة التحفيز الضريبي

تعرف سياسة التحفيز الضريبي على أنها استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو ممارسة نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة أو السماح بترحيل الخسائر، ويمكن بكافة هذه الطرق والآليات أن تحقق السياسة الضريبية أهدافها كتنمية الاستثمار وزيادة الادخار [10] .

هي مزايا ضريبية تمنح للمستثمرين وتمثل في حقيقتها تنازلات ضريبية من قبل التشريع الضريبي لصالح المستثمرين الوطنيين والأجانب، من اجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم [11] .

2-4 خصائص سياسة التحفيز الضريبي وأهدافها

تتميز سياسة التحفيز الضريبي بخصائص ولها أهداف نجملها في جدول شامل مانع:

الخصائص	الأهداف
- الإلزام والضرورة - المقابل - إجراءات مشروطة - معالجة التقلبات المالية والاقتصادية - التغير	- دعم الاستثمار وترقيتهوالادخار - دعم تشغيل الشباب - ترقية المناطق والقطاعات الأقل مردودية ودعم التوجيه الجغرافي - جذب رؤوس الأموال وتحريكها محليا ودوليا - خفض العب الضريبي والضغط معا - النمو الاقتصادي وتشجيع الانتاج

ختاما نعطي شكلا شاملا لميكانيزمات الاحداث الضريبي من تطبيق وتحفيز في آن واحد:

الشكل رقم (04): ميكانيزمات الاحداث الضريبي وتحفيزاته واثره

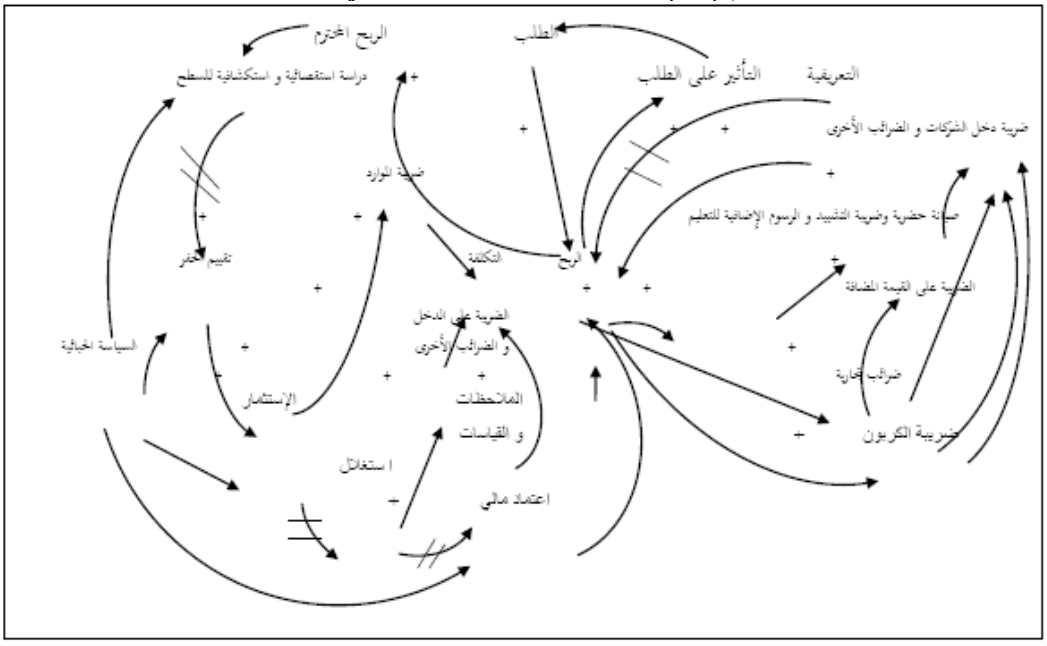

Source: Young JIANG and Al, Mechanism of Fiscal and Taxation Policies in the Geothermal Industry in China, Revue Energies, 2016,http://www.mdpi.com/1996-1073/9/9/709 ,Consulté le 03/11/2017 p.9

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1-5 التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية أنشئت بموجب الأمر 01-03 كتغيير لوكالة ترقية و دعم الاستثمار سابقا APSI التي انشئت سنة 1993.

عرفت عملية التحول هذه العديد من التعديلات طالت الإطار المؤسساتي والتنظيمي للهيئة الأولى أبرزها :

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

2-5 مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات،
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها
- يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في بداية الأمر سنة 2001 أقرت الحكومة حوافزا ضريبية في موضوع الاستثمار وقانونه كما عرفت تعديلات وتغيرات استوجبتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

3-5 الحوافز الضريبية المقررة في قانون الاستثمار لسنة 2001 (12)

اعتمد هذا القانون كسابقيه على الحافز الضريبي كأداة لجذب و توجيه الاستثمار، واقر حزمة من الحوافز الضريبية بغية تجسيد ذلك، متبنيا خيار الاجازة الضريبية

للمشاريع الاستثمارية خلال السنوات الاولى من انطلاقها، و توجد ثلاثة مستويات من المزايا

1-3-5مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:

❖ **المشاريع المنجزة في الشمال :**

- **مرحلة الإنجاز:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار ،
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

- **مرحلة الإستغلال:**

- لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

❖ **الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا،و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.**

- **مرحلة الإنجـاز:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنـية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز،
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال،
- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :
- بالدينار الرمزي للمتر المربع) م (2 خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ،

وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ،

- - بالدينار الرمزي للمتر ا لمربع) م (2 لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير

- **مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:**

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني،

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

2-3-5 مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الإستغلال.

3-3-5 المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

- **مرحلة الإنجـاز:**

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز
- منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير

- **مرحلة الاستغلال**

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،
- تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، ولمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات

4-5 حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2016

تجلت حصيلة هذه الوكالة في ظل الحوافز الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المستحدثة في سنة 2016 [13]

الجدول رقم 02: توزيع المشاريع الاستثمارية المستحدثة في إطار ANDI حسب نوع الاستثمار لسنة 2016.

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	4329	60	1298095	70.59	115889	70.49
توسيع	2698	37.55	516906	28.11	46810	28.47
اعادة هيكلة	138	1.92	6553	0.36	691	0.42
اعادة تأهيل	20	0.28	17490	0.95	1024	0.62
المجموع	7185	100	1839045	100	164414	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz بتاريخ 2017/07/31.

الشكل رقم (04): توزيع المشاريع الاستثمارية المستحدثة في إطار ANDI حسب نوع الاستثمار لسنة 2016.

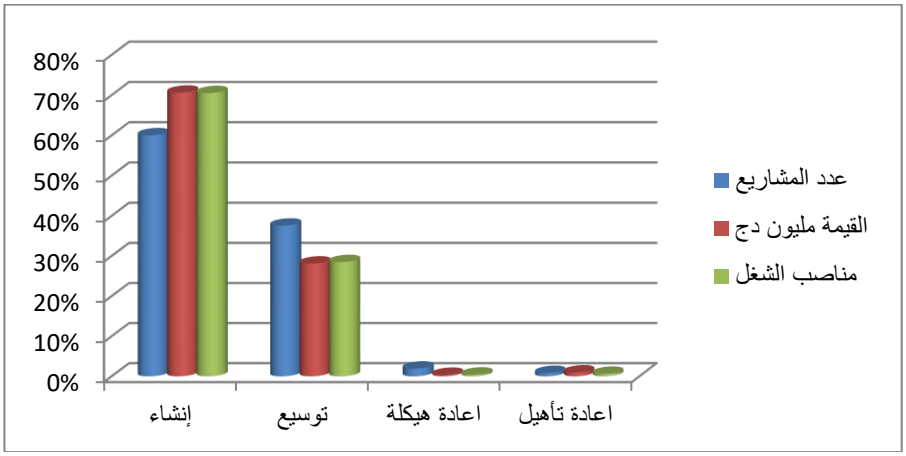

المصدر: من إعداد الباحثين

انشاء جديد : خلق مشروع إستثماري غير موجود أو ليس قائم عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة والتي هي من وجهة نظر اقتصاديةتتناسب مع زيادة حقيقية في أسهم رأس المال الوطني. ويستثنى من مفهوم «إنشاء جديد"، استعادة الأنشطة القائمة تحت اسم آخر أو الشكل القانوني بما فيها المصحوبة باستثمارات إضافية و / أو خلق الاستثمار من السلع أو المعدات المستعملة في النشاط القائم.

التوسيع : هو الاكتساب أو الإقتناء بنفس الشكل الجبائي للرأس المال والأصول الدائمة من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية أو توسيع إنتاجها من السلع والخدمات. يستثنى من مفهوم "التوسيع"، اقتناء معدات إضافية ولواحق ذات صلة كذلك اقتناء معدات التجديد أو استبدال أخرى الموجودة منها .

إعادة التأهيل : عملية اقتناء السلع والخدمات الموجهة لمجابهة العتاد المستعمل والمعدات القائمة أو الموجودة سابقا القديمة منها خاصة وذلك لزيادة الإنتاجية.

شكلت المشاريع الجديدة **60%** من عدد المشاريع المحدثة، وقدرت حصتها بنسبة **70.49%** من القيمة الإجمالية للاستثمارات .اما المشاريع التوسعية شكلت **37.55%.**

1- حسب الحالة القانونية

الجدول رقم 03 : توزيع المشاريع الاستثمارية المستحدثة في إطار andi حسب الحالة القانونية للمؤسسة لسنة 2016.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
القطاع الخاص	7095	%98.75	1685833	%91.67	157741	%95.94
القطاع العام	84	%1.17	108286	%5.89	5290	%3.22
القطاع المختلط	6	%0.08	44926	%2.44	1383	%0.84
المجموع	7185	%100	1839045	%100	164414	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz بتاريخ 2017/07/31.

بلغت نسبة الاستثمارات الخاصة نسبة 99 % من إجمالي الاستثمارات و هي نتيجة معقولة للتأثير الكبير للحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار في القطاع الخاص خاصة بالنسبة للاستثمارات الصغيرة و المتوسطة كونها مصدر لزيادة أرباحه قبل النظر إليها كوسيلة لتنمية الاستثمار و تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الاستثمارية.

الشكل رقم (05) : توزيع المشاريع الاستثمارية المستحدثة في إطار andi حسب الحالة القانونية للمؤسسة لسنة 2016.

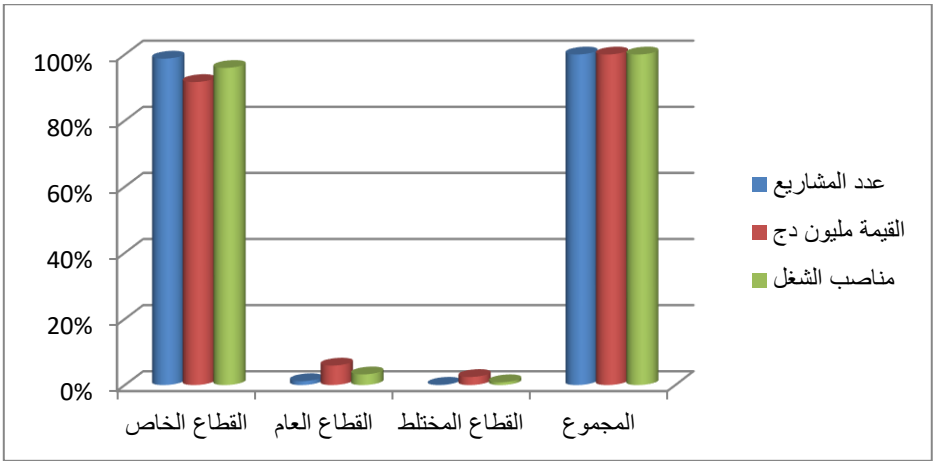

المصدر: من إعداد الباحثين

2- حسب قطاع النشاط

الجدول رقم 04 : توزيع المشاريع الاستثمارية المستحدثة في إطار andi حسب قطاع النشاط لسنة 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	209	2.91	67530	3.37	3646	2.22
البناء	912	12.69	92621	5.04	15204	9.25
الصناعة	2509	34.92	1116955	60.74	94134	57.25
الصحة	142	1.98	47525	2.58	3981	2.42
النقل	2061	28.68	119162	6.48	13683	8.32
السياحة	298	4.15	203560	11.07	15647	9.52
الخدمات	1054	14.67	191691	10.42	18119	11.02
المجموع	7185	100	1839045	100	164414	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz بتاريخ 2017/07/31.

الشكل رقم (06): توزيع المشاريع الاستثمارية المستحدثة في إطار andi حسب قطاع النشاط لسنة 2016

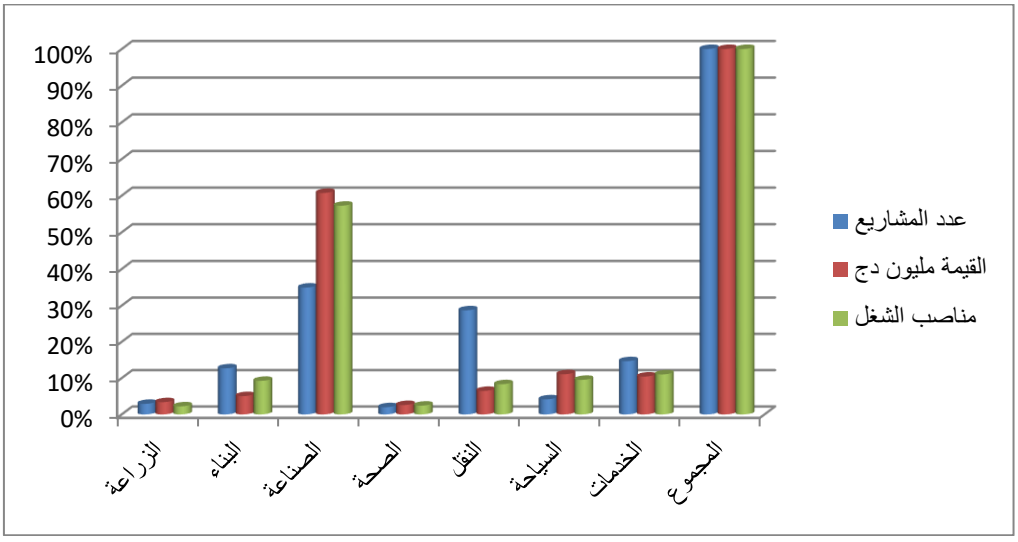

المصدر: من إعداد الباحثين

سجلت المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل 28.68 % و هي أعلى من قيمة قطاع الزراعة 2.91 %و السياحة 4.15 %.

وهي نتيجة لسياسة التحفيز الضريبي دون التمييز بين القطاعات الاقتصادية و فروعها ما يدفع المستثمر إلى التوجه نحو الاستثمارات سريعة دوران رأس المال قليلة المخاطر.أي إلى القطاعات التجارية و الخدمية و النقل .

تبقى مساهمة القطاعات البديلة لقطاع المحروقات ضئيلة جدا رغم التحفيزات المقدمة لذا توجب توجيه التحفيزات نحو نحو القطاعات المهمة بالنظر الى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري .

6-الخاتمة:

استخدمت الجزائر السياسة الضريبية قصد توفير مناخ يساعد على الاستثمار وترقية المؤسسات وبعث روح الاستثمار بمل في ذلك موضوع المقاولاتية عن طريق التحفيزات الضريبية لكن عل الرغم من الآثار الايجابية للحوافز الضريبية تبقى مساهمتها قليلة خاصة للقطاعات البديلة لقطاع المحروقات كقطاع السياحة و قطاع الفلاحة .ومع انهيار أسعار البترول وتراجع المداخيل ، توجب النظر في التحفيزات و توجيهها نحو قطاعات دون أخرى مع مراعاة عدد و فرص العمل المستحدثة.

من اجل إنجاح سياسة التحفيزات الضريبية لابد من

- إصلاح النظام المالي من خلال إنشاء بنوك استثمارية لسد الطلبات التمويلية للمستثمرين.
- تحديد إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم في تحديد قائمة النشاطات التي ستحصل على الامتيازات الجبائية .
- توافق النظام الضريبي ومتطلبات السوق المحلية والدولية
- انسجام النظام الضريبي والتطورات الاقتصادية الحاصلة
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات البديلة لقطاع المحروقات كالقطاع الزراعي والسياحة.

7-المراجع

1- Alain Fayolle, **Le métier de créateur d'entreprise**, les éditions d'organisation , paris 2003, p17

2- Ericmichaellaviolette et christophe loue :**Les compétences entrepreneuriales** , la 8 eme congrès international francophone (cife pme) : l'internalisation des pme et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales , suisse : haute école de gestion frigourg 25-27 octobre 2006, p04.

3- Robert d hisrich et michelpeters : Entrepreneurship : **lancer, élaborer et gérer une entreprise** , édition de nouveau horizons, France 1989, p 07.

4- بوشناقة احمد و اخر، متطلبات و تفعيل ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يوم 17-18 افريل ،2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 796.

5- Alain fayolle, op cite , p 63

6- المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**،الدار الجامعية القاهرة 1998،ص 72 .

7- سعيد عبد العزيز عثمان ،**النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ،2000 ص 13.

8- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 139.

9- احمد عبد العزيز الشرقاوي، **السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر** ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1981، ص 10.

10- نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007،ص113.

11- المرسي السيد حجازي ،**النظم والقضايا الضريبية المعاصرة** ،اليكس لتكنولوجيا المعلومات للنشر، الاسكندرية 2004،ص:277.

12- http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015